السوق المالي (البورصة) في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي– واقع وآفاق–

أ. لصنوني حفيظة، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم
أ.د.بشوندة رفيق، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس

الملخص:

نظرا للأزمة الاقتصادية والخلل في التسيير عرفت الجزائر عدة تحولات جعلها تسارع في القيام بإصلاحات لتحرير الاقتصاد وتهيئة المحيط، فرأت السلطات العمومية أنه من المفيد الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق من خلال تبني النظام المحاسبي المالي ومن خلال إنشاء بورصة الجزائر التي يمكن أن تساهم في توجيه الاستثمار وتنشيطه وإعطائه قوة دفع أكبر وشمولية أعم.

الكلمات المفتاحية: البورصة، النظام المحاسبي المالي، الشركات المدرجة في البورصة، الأسهم والسندات.

Résumé:

En raison de la crise économique et le défaut de la gestion; Algérie a vu plusieurs changements font accélérer les réformes pour libéraliser l'économie et de créer un environnement, les pouvoirs publics ont vu la transition utile à un système d'économie de marché grâce à l'adoption du système comptable financier et par la mise en place de l'Algérie Bourse, qui peut contribuer à l'investissement direct et la revitalisation et de donner une plus grande impulsion et l'exhaustivité en général.

Mots-clés: La bourse; système comptable financier; les sociétés cotées, actions et obligations.

مقدمة:

نظرا للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والخلل في التسيير بسبب هيمنة القطاع العام وتذبذب وتيرة النمو الاقتصادي، عرفت الجزائر عدة تحولات ما جعلها تسارع في القيام بإصلاحات لتحرير الاقتصاد وتهيئة المحيط، ورغبة منها في ربح الوقت رأت السلطات العمومية أنه من المفيد الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، وهذا ما حدث فعلا من خلال إنشاء بورصة الجزائر التي يمكن أن تساهم في توجيه الاستثمار وتنشيطه وإعطائه قوة دفع أكبر و شمولية أعم.

وبما أن البورصة تعتبر بمثابة المرآة الحقيقية التي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية للدولة وحقيقة أوضاع الشركات المقيدة بها يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع البورصة في ظل تبني النظام المحاسبي المالي وما مدى قدرة هذا الأخير في تنشيطها وتفعيل حركتها؟

وللإجابة على هذا الإشكال قمنا بتقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

I. بورصة الجزائر ومراحل إنشائها" Société du Valeur Mobile" :

II. مقاييس قبول شركة ما في البورصة.

III. الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

- مؤشرات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من سنة 2011 إلى غاية 2016.
- الامتيازات الممنوحة للشركات المدرجة من قبل بورصة الجزائر.
- آفاق بورصة الجزائر من خلال تفعيل مشروع إنعاش البورصة

IV. النظام المحاسبي المالي الجديد.

- مفهوم النظام المحاسبي المالي.
- واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في بورصة الجزائر.
- أسباب توجه الجزائر نحو هذا النظام والتي تساعد في بناء سوق مالي قوي وشفاف.
- الامتيازات التي يقدمها النظام المالي المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة.

I. بورصة الجزائر ومراحل إنشائها:

تم إنشاء هذه البورصة في 9 سبتمبر 1990 برأسمال إجمالي قدره 320.000 دج تحت اسم " شركة القيم المنقولة" SVM"[1]، استنادا للمادة 01 من القانون رقم 03-88 الصادر بتاريخ 02 جانفي 1988، ليتم في فترات لاحقة باستبدال هذه التسمية باسم "بورصة القيم المنقولة" BMV" قبل أن يصل رأسمالها إلى 9.32 مليون دج،[2] حيث كان الافتتاح الرسمي والفعلي لها يوم 17 ديسمبر 1997 بمقر الغرفة الوطنية للتجارة بالجزائر العاصمة.

بدأت نشاطها بموجب المرسوم التأسيسي للجنة تنظيم عمليات البورصة رقم 93- 10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمعدل والمتمم بالقانون رقم 04- 03 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2000 حيث تعرفها المادة الأولى منه بـ "تعد بورصة القيم المنقولة إطار لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص للآخرين من القانون العام والشركات ذات الأسهم".

[1]- سميت شركة القيم المنقولة تحاشيا لكلمة البورصة التي لها علاقة بإيديولوجية رأس المال هذا من جهة وانعدام النص القانوني الذي ينظم عمليات البورصة لأن التشريع التجاري الساري المفعول آنذاك لم يتطرق لمثل هذه النشاط.

[2]- الشريف ريحان، الطاووس حمداوي، "بورصة الجزائر، رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2013، ص 50.

➢ **مراحل إنشاء شركة القيم المنقولة Société du Valeur Mobile**

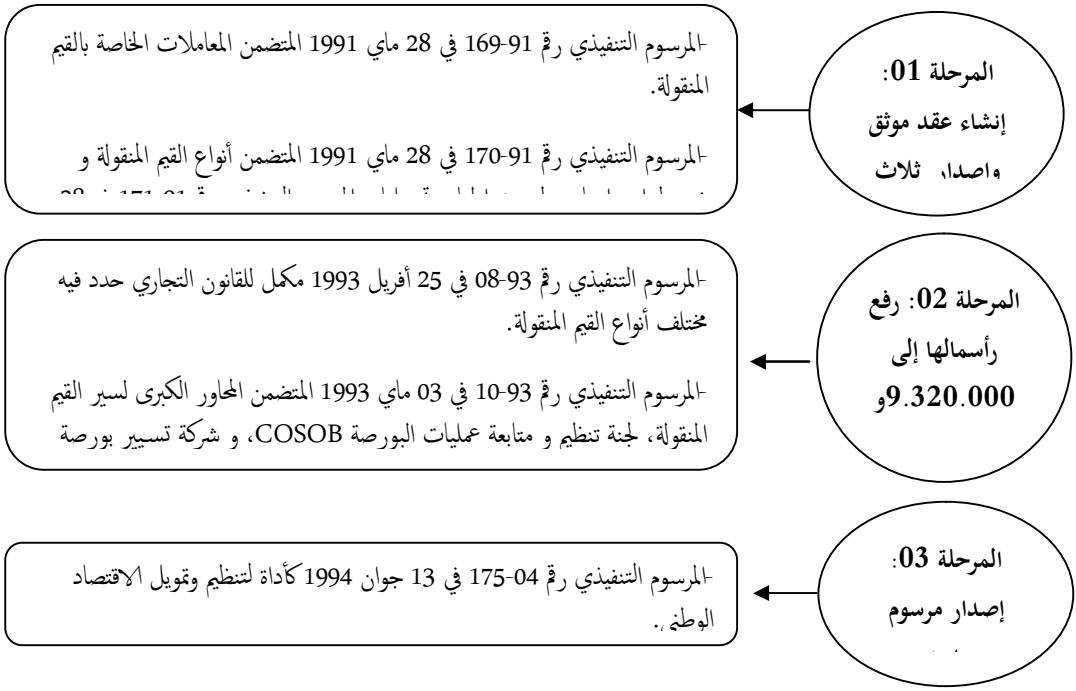

المصدر: من إعداد الباحثين.

تحتوي البوصة الجزائر على:

- **لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB**: تشكل سلطة سوق القيم المنقولة؛
- **شركة تسيير بورصة القيم SGBV**: هي مؤسسة السوق؛
- **الوسطاء في عملية البورصة IOB**: مؤسسات الاستثمار؛
- **المؤتمن المركزي PB**: الجزائر للمقاصة.[1]

[1] - http://www.sgbv.dz.

➢ **الهيكل التنظيمي لبورصة الجزائر:**

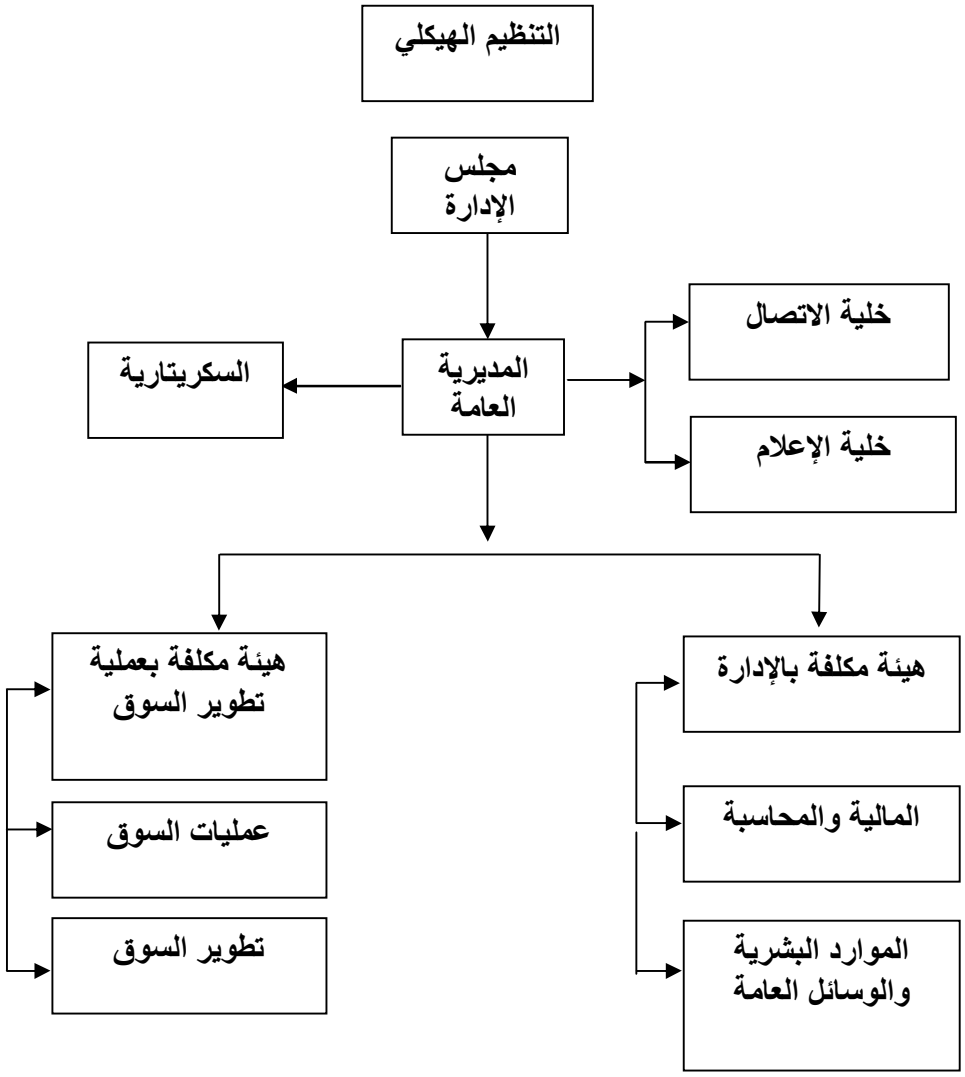

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر http://www.sgbv.dz/ar

يوجد حاليا خمس شركات مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية هي مجمع "**صيدال**" الناشط في القطاع الصيدلاني، مؤسسة التسيير الفندقي "**الأوراسي**" الناشطة في قطاع السياحة، شركة "**أليانس**" للتأمينات الناشطة في قطاع التأمينات، "**أن**" "**سي**" "**أ**" رويبة الناشطة في قطاع

الصناعات الغذائية، وشركة "**بيوفارم**" الناشطة في القطاع الصيدلاني، في حين أنه قدر عدد الشركات التي تتوفر فيها شروط الدخول في البورصة بنحو 1200 شركة في حالة القيام بجرد موضوعي للمؤسسات والشركات العامة والخاصة والأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري.

➢ **أسواق بورصة الجزائر:**

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين.

1. تتكون سوق سندات رأس المال من:

✓ **السوق الرئيسية:** الموجهة للشركات الكبرى. ويوجد حالياً أربع (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي: مجمع صيدال – مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، أليانس للتأمينات، أن –سي ا–روبية.

✓ **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة:** وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12–01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012، المعدّل والمتمّم للنّظام رقم 97–03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997 المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة. (صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو 2012)، ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

2. **تتكون سوق سندات الدين من:**

✓ **سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم والهيئات الحكومية والدولة:** ويوجد سند واحد مدرج في تسعيرة هذه السوق، وهو خاص بمجموعة "دحلي" التي حل تاريخ استحقاق سندها في سنة 2016.

✓ **سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية:** تأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً 26 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي أكثر من 400 مليار دينار جزائري، ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات إستحقاقها بين 7 و 10 و 15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

ويمثل الشكل البياني التالي التسعيرة الرسمية لبورصة القيم:

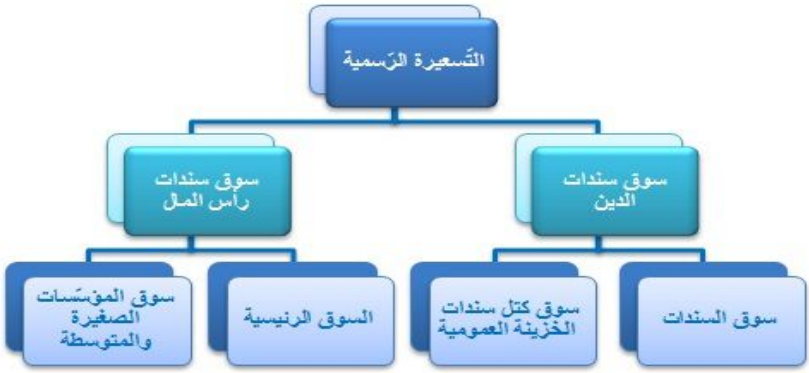

المصدر: الموقع الرسمي لبورصة الجزائر http://www.sgbv.dz/ar

II. مقاييس قبول شركة ما في البورصة[1]:

يجب تقديم تقرير مالي تقييمي لأصولها يعده خبير مالي مستقل؛ أن تكون قيمة أسهم الشركة مدفوعة بالكامل؛ أن تكون السنة المالية الأخيرة رابحة للشركة التي تود الدخول في البورصة.

لقبول السهم يجب أن يكون للشركة رأسمال لا يقل عن 100 مليون دينار جزائري؛ توزع على الجمهور نسبة 20 % من رأسمالها؛ يكون لها 300 مساهم على الأقل يوم إدراجه في البورصة.

[1]- لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، "الاستعلام عن سير البورصة"، الجزائر، 2004، ص 06، والمنشورة على الموقع الإلكتروني: www. COSOB.org

أما بالنسبة لقبول السندات فيجب أن يكون مبلغ سندات الدين مساويا على الأقل لمئة مليون دينار جزائري؛ عدد حائزي السندات 100 حائز على الأقل يوم الإدخال؛ تضع الشركة هيكلا داخليا لرقابة الحسابات وضمان خدمة مقبولة لنقل السندات.

III. الشركات المدرجة في بورصة الجزائر:

الجزائر في الواقع ليست بحاجة إلى بورصة، ويعود ذلك إلى طبيعة الشركات الجزائرية التي قسمها إلى شركات عمومية، وأخرى خاصة، خصوصا وأن الشركات العمومية لا تحتاج للحصول على تمويل من طرف البورصة، لأن لديها مصادر تمويل بديلة تتمثل في الخزينة والبنوك العمومية، مما يفسر وجود عدد قليل جدا من الشركات العمومية المدرجة[1].

وبالنسبة لشركات القطاع الخاص تنقسم لصنفين، عائلية تعتمد على تمويل ذاتي، كونها تمتلك إمكانيات مالية ضخمة ولا تحتاج إلى تمويل البورصة، والقسم الثاني يمثل الشركات المتوسطة والصغيرة حيث لا يحق لـ 98% منها الدخول في البورصة، لأن أعمالها ضعيفة، وبالنسبة للشركات المتبقية والتي تقدر نسبتها بـ2% فهي شركات عائلية لا تحتاج إلى تمويل من البورصة، لعدم وجود إمكانية للتوسع في الإنتاج بسبب غياب التنافسية في السوق.

جدول رقم (): الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

الرمز في البورصة	اسم الشركة	القطاع/الفئة	ق.اسمية دج	عدد الأسهم
ALL	أليانس للتأمينات	التأمينات	200	5 804 511
ROUI	أن سي أ. رويبة	صناعة غذائية	100	8 491 950
AUR	الأوراسي	الفندقة	250	6 000 000
SAI	صيدال	الصيدلة	250	10 000 000
BIO	بيوفارم	الصيدلة	200	25 521 875

Référence : http://www.sgbv.dz/ar/?page=ligne_societe vue le 22/08/2016.

[1] -http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/21

➢ **مؤشرات الشركات المدرجة في بورصة الجزائر من سنة 2011 إلى غاية 2016:**

مؤشر البورصة هو مؤشر قياس أسعار الأسهم في السوق بشكل عام على أساس يومي، وهو عبارة عن مجموع سعر الأسهم مضروبا بحجم الشركة في السوق بحيث يكون موجب حين يكون عدد الأسهم التي ارتفعت أسعارها أكثر من عدد الأسهم التي انخفضت أسعارها خلال اليوم ذاته والعكس صحيح.

المؤشر بمثابة مقياس الحرارة بالنسبة للسوق ويظهر إن كان مستوى السوق قد ارتفع أو انخفض ويحسب الارتفاع والانخفاض على أساس تغير مستوى المؤشر بالنقطة حيث يحتسب مستوى مبدئي للمؤشر يتم معرفة التغير بالنسبة له تقيس المؤشرات في أسواق الأوراق المالية مستوى الأسعار حيث تقوم على عينة من أسهم الشركات التي يتم تداولها في السوق المالية ويتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس حالة السوق التي يهدف المؤشر إلى قياسها.

جدول رقم (): **مؤشرات بورصة الجزائر للسنوات من 2011–2016**

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤشر	1244,17	1450,26	1289,51	1086,8	1187,39	1288,52

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

http://www.sgbv.dz/ar

يمكن تمثيل الجدول بيانيا كما يلي:

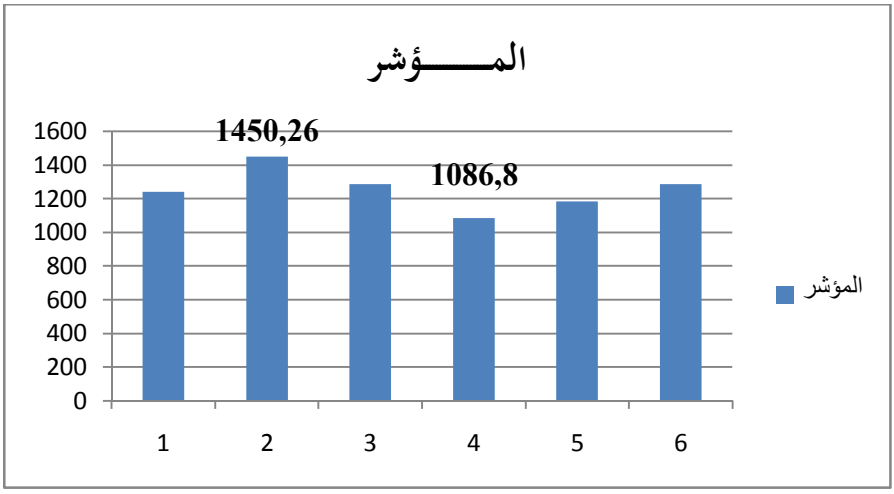

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن مؤشر التداول في بورصة الجزائر بلغ ذروته سنة 2012 بقيمة 1450,26 بينما لاحظنا أدنى قيمة في سنة 2014 وقدرت بـ 1086,8 وهذا راجع لعدة عوامل أبرزها انخفاض أسعار النفط خلال هذه الفترة.

- **الامتيازات الممنوحة للشركات المدرجة من قبل بورصة الجزائر**

بمقتضى القانون رقم 08 – 13 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014

- تستفيد الشركات التي تسعّر أسهمها العادية في البورصة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات يساوي معدل فتح رأسمالها في البورصة لمدة خمس (5) سنوات، وذلك ابتداء من أوّل يناير سنة 2014.
- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2014، نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المسجلة في تسعيرة البورصة وكذا نواتج الأسهم أو حصص هيئات التوظيف الجماعية في القيم المنقولة.

- تعفى من حقوق التسجيل ولمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2014، العمليات المتعلقة بالقيم المنقولة المسجلة في تسعيرة البورصة أو المتداولة في سوق منظمة.
- تفتح فوائض القيم الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين غير المقيمين مجالا للإخضاع على التوالي، بصدد الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات. ويحدد هذا الإخضاع الضريبي بنسبة 20 % محررة من الضريبة.

ووفقاً للقانون رقم 09–09 المؤرّخ في 13 محرّم عام 1431 الموافق 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمّن قانون المالية لسنة 2010:

- تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات النواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الأسهم والسندات المماثلة المحققة في إطار عملية الإدخال إلى البورصة.
- تعفى من حقوق التسجيل العمليات المتعلقة بالإدخال إلى البورصة.

➢ **آفاق بورصة الجزائر من خلال تفعيل مشروع إنعاش البورصة:**

وقعت الحكومة الجزائرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 31 ماي 2011 على مشروع دعم إصلاح السوق المالية في الجزائر بقيمة 1،5 مليون دولار بحسب ما أعلنته لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة المكلفة بالإشراف على هذا المشروع الذي يندرج في إطار مسعى الحكومة الجزائرية وإستراتيجياتها التنموية الرامية إلى تنويع اقتصادها بغض النظر من تقليل تبعيتها للمحروقات وتحسين تنافسية المؤسسات، حيث من المنتظر أن تساهم النشاطات المدرجة في إطار هذا المشروع إلى تطوير سوق فعال، مفتوح، منظم، وموثوق بهدف تشكيل مصدر تمويل مباشر للمؤسسات العمومية والخاصة.

ويهدف هذا المشروع إلى تصور نموذج ومخطط تنظيم تسيير سوق مالية في الإطار المؤسساتي للجزائر وفقا للمعايير الدولية، والتزام دعم مراقبة السلطات وفاعلي السوق في الجزائر من خلال وحدة تسيير المشروع التي ستضم خبراء دوليين ووطنيين وسلطات وفاعلين، ويمول المشروع

كل من الحكومة الجزائرية، لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، شركة تسيير بورصة القيم وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.[1]

ولإعادة بعث نشاط البورصة الجزائرية منح مجلس مساهمات الدولة خلال اجتماعه في 26 سبتمبر 2013 الضوء الأخضر لدخول 10 مؤسسات وطنية في البورصة كشركة "كوسيدار" وبنك "القرض الشعبي الجزائري"،"موبيليس" وشركة التأمينات "كار" والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية "أونيام" ومؤسسات عمومية للإسمنت، في حين لم يتم تحديد النسبة المئوية لرأسمال كل مؤسسة ليتم تداوله وشروط الدخول.

وينتظر أن تمنح الحكومة موافقتها في مرحلة ثانية لشركات وطنية أخرى لدخول البورصة كالخطوط الجوية الجزائرية، نفطال، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية وهذا بهدف الوصول إلى إدخال 40 شركة عمومية في البورصة وبالتالي ضخ ديناميكية جديدة وإضافية في بورصة الجزائر.[2]

كما تنوي بورصة الجزائر فتح "شبابيك للبورصة" على مستوبات الوكالات البنكية بمختلف مناطق الوطن من أجل إعطاء ديناميكية لساحة البورصة، حسبما أعلن عنه المدير العام لشركة تسيير بورصة القيم. وتنظيم دورات تكوينية لصالح إطارات البنوك من أجل التحضير للإطلاق التدريجي لهذه الشبابيك في جميع الوكالات البنكي، حيث تهدف هذه العملية إلى التقرب أكثر من المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وكذا الجمهور العريض وتحسيسهم بأهمية الاستثمار في البورصة وضمان دفع أكبر لبورصة الجزائر، وتندرج هذه العملية في إطار أعمال أخرى لشركة تسير بورصة القيم والهادفة إلى ضمان تمويل منتظم لسوق البورصة، ومن أجل ترسيخ "ثقافة البورصة" لدى المتعاملين الاقتصاديين تنوي شركة تسيير بورصة القيم إطلاق حملة إعلامية لدى المتعاملين من خلال تنظيم لقاءات وملتقيات جهوية، كما سيتم بهذا الصدد إنشاء مدرسة مختصة في البورصة ودورات تكوينية في المالية والأسواق المصرفية لفائدة الجامعيين.

---

[1] – جريدة المجاهد ليوم 31 ماي 2011 المنشورة عبر الموقع الإلكتروني:
http://www.elmoudjahid.com/ar/inscription
أطلع عليه يوم 22 أكتوبر 2016.

[2] -http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html vue le 02 août 2015.

حيث أن دخول هذه المؤسسات البورصة سيسمح برفع رسملة البورصة من 14 مليار دج حاليا إلى 10 ملايير دولار في ظرف خمس سنوات، كما قد أعلن سنة 2012 عن إطلاق مخطط لإصلاح السوق المالية من أجل تنويع عرض السندات وتحسين ظروف تثمين الاحتياط بسوق البورصة.[1]

V. النظام المحاسبي المالي الجديد:

من أجل توفير قوائم مالية تلبي حاجيات المستثمرين والمقترضين بالدرجة الأولى من أجل توفير معلومات مالية محاسبية دقيقة[2] كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية على المخطط المحاسبي الوطني ومحاولة تكييفه مع المعايير الدولية للمحاسبة وذلك من خلال إعداد إطار نظري يتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق[3]، فبدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل 2001 من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بالتعاون مع عدة خبراء فرنسيين، والتي انبثق عنها النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والذي جاء في مضمونه تعريف للمحاسبة المالية على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[4]

من خصائص ومميزات هذا النظام أنه يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة لإعداده بصفة أكثر وضوحا عن المبادئ التي تحدد التسجيل للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.

---

[1]- Le Temps d'Algérie 23/04/2014, publier sur le site : http://www.sgbv.dz/ar

[2]- شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداوود، الجزائر، 2008، ص 23.

[3]- مداني بن بلغيث، "إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر–"، مجلة الباحث، الجزء الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص57.

[4]- المادة الثالثة من القانون 11/07 المؤرخ في 25 /11 /2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديد.

يتضمن النظام المحاسبي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تسمح بإعداد خمس كشوف مالية متمثلة في الميزانية؛ حسابات النتائج؛ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛ جدول تدفقات الخزينة؛ وملحق يبين فيه القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ووفر المعلومات المكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.

- **واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في بورصة الجزائر:**

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يمس كل المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبورصة.

1- واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة:

إن الشركات المسعرة في البورصة تدرك تمام الإدراك التغيرات اتي جاء بها النظام المحاسبي المالي وعملت جاهدة للاستعداد لذلك، ولاسيما في مجال تكوين المستخدمين في المحاسبة واقتناء البرامج المعلوماتية المطابقة أو بالأحرى التماس المساعدة من مكاتب الدراسات الخارجية المتخصصة، وذلك بهدف مرافقتها في أشغال الانتقال.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي كان امتحانا صعبا للغاية بالنسبة لهذه الشركات بسبب إلزامها بضبط حساباتها الخاصة بالسداسي الأول من سنة الانتقال وفقه، حيث أشارت بعض المؤسسات المسعرة في البورصة إلى بض الصعوبات التي اعترضتها والمتعلقة بنشر بعض الجداول خاصة جدول تدفقات الخزينة لعدم وجود بيانات تتعلق بتقييم الآثار التي تمت معاينتها بحكم التغير الذي طرأ على المرجعية المحاسبية الجزائرية.

2. واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى "لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة":

قامت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة بدورات تكوينية لصالح المستخدمين في مجال المحاسبة والمالية حيث قامت مؤسسة ECOFAM بدورات تكوينية بشأن المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، وأقام المعهد الوطني العمومي SIGP بتقديم النظام المحاسبي المالي الجديد وكيفية الانتقال إليه، ومؤسسة IAHEF بتقديم معايير النظام المحاسبي المالي وتطبيقاته.

وأوكلت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها مهمة إعداد النظام المحاسبي المالي إلى مديرية الشؤون القانونية والإدارية التي أعدت مشروع المخطط وجدول المطابقة بين النظام القديم والنظام المحاسبي المالي وتم تقديم ذلك إلى محافظ الحسابات وإلى اللجنة.

أما فيما يخص البرمجيات المعلوماتية والمحاسبية فقد تم الانطلاق في عملية الاستشارة بغرض اقتناء هذه البرمجيات حسب النظام المحاسبي المالي في فبراير 2010 عن طريق مناقصة وطنية وذلك بقصد إدراج عملية إنشاء قاعدة بيانات وتم توسيع هذه المناقصة لتشمل اقتناء برمجيات الشركات المصدرة وتطبيقات التحليل والمساعدة في اتخاذ القرار.

مصالح مدرية الشؤون القانونية والإدارية قد توجهت نحو استشارة محدودة لدى الموردين بالبرمجيات المحلية قصد تفعيل العملية وحصرها على برمجيات مسك المحاسبة فقط، ولقد تم انجاز العملية مع شركة خاصة (شريك مهني)بكلفة قدرها 220.000.00 دج بما في ذلك تكوين المستخدمين.

- **أسباب تبني النظام المحاسبي المالي والتي تساعد على بناء سوق مالي قوي وشفاف:**

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر نحو تبني هذا النظام والتي يمكن أن تساعد على بناء سوق مالي قوي وشفاف في محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح باعتبار أن القوائم المالية من المدخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، وتقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر والتي تمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات التي تعتبر من المدخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية، إضافة إلى الإعلان الأكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقيمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في

تحقيق الشفافية في السوق المالي، مع ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي.[1]

- **الامتيازات التي يقدمها النظام المالي المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة:**

سواء تعلق الأمر بالشركات الوطنية المسعرة بالبورصة او التي هي في طريقها إلى البورصة فان استخدام النظام المالي المحاسبي يمكنها من أن تحظى بمجموعة من الامتيازات والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في نشاط بورصة الجزائر بحيث أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى:

- إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، الأمر الذي من شأنه الزيادة مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين.
- تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواء الداخلية أو الخارجة.
- تشجيع المستثمرين الأجانب من الإقبال على شراء أوراقها المالية بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المالي المحاسبي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية بالممارسات العالمية.
- الرفع من جودة المعلومة المحاسبية الأمر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين في أوراقها المالية.
- يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة والتي منها عمليات القرض الايجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- يمكّن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين باقي المؤسسات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر.

[1]- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

رغم كل هذه الامتيازات إلا أننا لاحظنا من خلال ما سبق عزوف الشركات عن الدخول في البورصة واللجوء إلى البنوك للاستفادة من قروض بنكية لتمويل مشاريعها ويمكن أن نوجز أسباب هذا العزوف في المناخ الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الريع؛ غياب ثقافة البورصة لدى المواطنين العاديين أو الخواص، الشركات الخاصة هي عادة شركات عائلية حيث لا يقبل أفرادها فكرة دخول مستثمر أجنبي، طول مدة إجراءات الدخول في البورصة التي تتراوح من ستة (06) أشهر إلى سنة كاملة في الغالب وهذا راجع إلى أن البورصة الجزائرية سوق ناشئة يجب عليها المحافظة على مدخرات المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق أرباح مستقبلية.

خاتمة:

تعد بورصة الجزائر أصغر بورصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا برأس مال لا يتعدى 13 مليار دينار جزائري أي أقل من 0.01 % من الناتج الداخلي الخام للبلاد من خلال الخمس مؤسسات المدرجة فيها، وهو رقم ضئيل رغم السيولة النقدية الهائلة، حيث تتذيل الجزائر الترتيب العالمي لمقياس كفاءة أسواق المال الذي يندرج في إطار تقرير المنافسة الدولية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2013 و2014، فتحتل بذلك المرتبة 143 من أصل 148 دولة نظرا للغياب الشبه التام للبورصة في تمويل نشاطات الاقتصاد الوطني، وهذا ما دفع السلطات المعنية إلى العمل على تطويرها من خلال ما تبذله من مجهودات جبارة تهدف إلى التقرب أكثر من المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين وكذا الجمهور العريض وتحسيسهم بأهمية الاستثمار في البورصة وضمان دفع أكبر لبورصة الجزائر خاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي سنة 2010، الذي يتطلب فترة زمنية كافية لكي يؤتي ثماره ويتم الحكم على سلبياته وإيجابياته، وهذا لن يكون في بيئة مؤسساتية تفتقر لكوادر بشرية مختصة، وغير واعية بالاهمية البالغة لشفافية المعلومات المحاسبية المقدمة بالإضافة إلى انعدام تام للوسائل التكنولوجيا الحديثة وافتقاد للثقافة الاستثمارية لدى الأفراد بتفضيلهم اكتناز الأموال واستثمارها في شراء المعادن النفيسة على أن يتم استثمارها في شراء الأوراق المالية.

قائمة المراجع:

1-المؤلفات:

1- شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداوود، الجزائر، 2008.

2- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003.

الدوريات:

1- الشريف ريحان، الطاووس حمداوي، "بورصة الجزائر، رهانات وتحديات التنمية الاقتصادية"، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، جوان 2013، ص 50.

2- مداني بن بلغيث، "إشكالية التوحيد المحاسبي – تجربة الجزائر-"، مجلة الباحث، الجزء الأول، جامعة ورقلة، 2002.

قوانين:

1- المادة الثالثة من القانون 11/07 المؤرخ في 25 /11 /2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي الجديد.

مواقع الكترونية:

1- http://www.sgbv.dz.
2- www. COSOB.org
3- http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/8/21
4- http://www.elmoudjahid.com/ar/inscription
5- http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/185869.html